

المقدمة

اولا : الاطار المنهجي

ثانيا : الدراسات السابقة

تمهيد :

ارتبط مفهوم المحاسبة والإدارة المالية فى الخدمة المدنية فى السودان الى حد كبير بالمعاملات المحاسبية الخاص بالأجور والمرتبات والأجر الإضافى والعلاوات والبدلات . فقد ظلت الوحدة الحسابية فى أجهزة الدولة المختلفة لا تعتمد العاملون فى قاعدة السلم الإدارى الا بغرض الحصول على موارد مالية لمقابلة الصرف فى اطار محدود .

ان الدور الحقيقى للوحدة الحسابية يتمثل فى توفير الموارد المالية لمقابلة الاحتياجات فى وقت مناسبة دون الإخلال باللوائح والأسس المحاسبية والمالية بالدولة ، فنجد انه فى بداية النصف الثانى من كل شهر تجمد طلبات الصرف على النشاطات المختلفة حتى يتم الفراغ من توفير الموارد المالية لمقابلة الصرف على الفصل الأول (المرتبات والأجور) ، وهذا الوضع كان له اكبر الأثر فى تهميش دور المحاسبة والإدارة المالية وهذا يرجع الى سببين أحدهما هيكلى والثانى اجرائى .

اما السبب الهيكلى : فنجد ان الإدارة المالية والمحاسبة تحتل موقعاً بعيداً عن مكان الصدارة فى الهرم الإدارى ، كما ظل المسئولين بعيداً عن موقع القرارات هذه الوضعية الهيكلية المتدنية كان لها ابلغ الأثر فى ان يظل الدور المحاسبى والمالى ضعيفاً ويقوم بتنفيذ اللوائح المالية وإجراءات الصرف وتسجيل القيود المحاسبية حسب العرف المتبع. ونجد ان المراقب المالى يحتل مركزاً متقدماً فى الهيكل الوظيفى فى المؤسسة ولكن يظل دوره مقصوراً على الناحية المحاسبية الإجرائية البحتة . فوظيفة النظام المالى و المحاسبى ليس مرتبطة فقط بسلامة وحسن ادارة الموارد المالية ومثالية استخدامها ، وانما أيضاً تنمية الموارد وزيادة استخدام البيانات و المعلومات المحاسبية لنصح وارشاد الإدارة العليا فى كيفية استخدام تلك الموارد .

اما السبب الاجرائى : فنجد ان الوسائل المتبعة فى النظام المحاسبى الحكومى والإجراءات المحاسبية والمالية كان لها دور كبير فى القصد بوظيفة النشاط المالى والمحاسبى ، ذلك ان التبويب الذى اتبعته الحكومة السودانية فى تنظيم موازاناتها (فصل اول ، فصل ثانى ، فصل ثالث والفصل الرابع) لا يعطى النظام المالى

والمحاسبى مجالاً للعب دور اكثر فاعلية فى ادارة المؤسسة فمثل هذا التبويب مدعاة الى
الاتية :

1. اخفاء الكثير من المؤشرات التى يمكن ان تحسب من البيانات المحاسبية
مما يعطى فرص اوسع لتقييم الاداء المالى فى المؤسسة .
2. كما انه مدعاة لان يجعل النظام المحاسبى قيمة نحو تحقيق الصرف فى
البنود دون النظر الى ما يتحقق من الصرف .
3. هذا التبويب يجعل النظام المحاسبى غير مرن (لا يعكس التشوهات فى
الوضع الوظيفى فى المؤسسة وعدم وجود مبرر من الصرف على بنود
الموازنة) .

كثير ما تتغير الاوضاع فى المؤسسة من حيث البرامج والاهداف مما يتطلب
النظر فى هيكلية المؤسسة ووظائفها وبرامجها ، ولكن ذلك لا يتم لان النظام المحاسبى
والمالى المتبع لا يساعد فى كشف تلك الوضعية او تغييرها .

لقد اصبحت الدولة تهتم وتتوسع فى جميع القطاعات وقد كان لمؤسسات
التعليم العالى النصيب الاكبر فى التوسع حيث شهد السودان قيام العديد من مؤسسات
التعليم العالى من معاهد وكليات وجامعات سواء كانت فى القطاع العام او القطاع
الخاص ، مما يتطلب اعادة النظر فى انظمة الحسابات والادارة المالية فى هذه
المؤسسات التعليمية لتحقيق الاهداف والبرامج سعياً وراء التنمية والاستقرار فى
السودان .

اولاً : منهجية الدراسة

مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث فى ان الكثير من المؤسسات لا تعطى انظمة الحسابات والادارة المالية الاهتمام المطلوب و لا تقدم الدعم المادى والمعنوى لها ، بل ان هناك بعض المؤسسات لا تاخذ باراء الادارة المالية فى قضايا التمويل ، و تنفيذ سياسات الادارة العليا وتتخذ القرارات بدون الرجوع الى الادارة المالية ولا تسعى الى تحديث وتطوير أنظمة الحسابات والإدارة المالية . ونجد ان أنظمة الحسابات والادارة المالية فى مؤسسات التعليم العالى (القطاع العام) يخلق العديد من الإشكاليات منها :

1. هل أنظمة الحسابات والإدارة المالية بصورتها الحالية تحقق أهداف مؤسسات التعليم العالى (القطاع الحكومى) ؟
2. هل يمكن للإدارة اتخاذ القرارات بدون الرجوع الى البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية ؟
3. هل تسعى ادارة المؤسسة الى تحديث وتطوير أنظمة حساباتها ؟
4. هل استخدام الحاسب الالى فى أنظمة الحسابات بالمؤسسة يساعد توفير المعلومات المطلوبة فى الوقت المناسب ؟
5. هل تعتبر اللوائح المالية والمحاسبية فى الدولة عائق امام تطوير أنظمة الحسابات ؟

أهمية البحث :-

تنبع اهمية هذا البحث من خلال ان تطوير وتحديث أنظمة الحسابات والادارة المالية فى النظام الحكومى يوفر للمؤسسات (التعليم العالى) تقارير مالية ومحاسبية دورية تفيد الادارة فى اتخاذ القرارات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج ومراقبة الايرادات والمصروفات ، كما انه يساعد الادارة فى السعى المبكر لتوفير الاوضاع حيث اتضح انه هناك تحول فى البيئة الخارجية ، وان امكانية اصلاح اكبر فى العملية التمويلية .

أهداف البحث :-

يهدف البحث الى تحديد كيفية تطوير انظمة الحسابات والادارة المالية فى مؤسسات التعليم العالى فى القطاع العام ، وابرار دور موازنة البرامج فى تطوير الانظمة وتجنب القصور ، واستخدام الاساليب العلمية والحديثة للوصول الى انظمة حسابات متطورة وفعال ، كما يهدف البحث ايضا الى خلق دور فعال للادارة المالية بصفة عامة ، وتوضيح مهام واختصاص المراقب المالى ورئيس الحسابات بصفة خاصة .

فرضيات البحث :-

- يسعى الباحث من خلال الدراسة التأكد من صحة الفروض التالية :
1. توفير البيانات والمعلومات المحاسبية بصورة علمية مبسطة ، يؤدى الى اتخاذ قرارات ادارية بصورة سليمة وسريعة .
 2. اعداد موازنات مؤسسات التعليم العالى بنظام موازنة البرامج يحقق سياسات و اهداف هذه المؤسسات .
 3. استخدام الحاسب الالى يوفر معلومات تساعد الادارة العليا فى المؤسسة على اتخاذ القرارات بصورة سليمة وسريعة .
 4. الادارة المالية التى تعتمد على معلومات النظام المحاسبى تعتبر ادارة مالية ناجحة .

منهجية البحث :-

- لتحقيق أهداف البحث سوف يتبع الباحث المناهج التالية :
1. المنهج الاستنباطى : والذى يتم الاعتماد عليه فى مصادر البحث ووضع الفروض .
 2. المنهج الاستقرائى : ويعتمد عليه البحث فى اختبار مدى صحة فروض البحث
 3. المنهج التاريخى : لتتبع الدراسات السابقة والمراجع التى لها علاقة بموضوع البحث .

4. المنهج الوصفي : اعتماد الباحث عليه فى الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها استخدم الأساليب الإحصائية.

طرق جمع البيانات:-

يتم جمع البيانات بطريقتين :

الطريقة الأولى :

تتمثل فى جمع المعلومات من المصادر الثانوية من مراجع ومصادر ودوريات.

الطريقة الثانية :

تركز بصورة مباشرة على المعلومات الأساسية التى يتم جمعها عبر الاستبيان و المقابلات مع الجهات ذات الاختصاص ، بالإضافة للملاحظات.

حدود البحث :-

الحدود المكانية : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

الحدود الزمنية : (2004م – 2007م) .

هيكل البحث :-

يقسم البحث الى مقدمة و فصول وكل فصل مقسم الى مباحث . المقدمة وتشتمل على منهجية الدراسة والدراسات السابقة .

والفصل الاول بعنوان أنظمة الحسابات والإدارة المالية فى القطاع العام

ويقسم الى المبحث الأول : مفهوم وتعريف وأنواع أنظمة الحسابات، و المبحث الثانى : مفهوم وتعريف الإدارة المالية .

اما الفصل الثانى : دور موازنة البرامج فى مؤسسات التعليم العالى يقسم الى

المبحث الأول : مفهوم وتعريف موازنة البرامج . و المبحث الثانى : خصائص ومميزات موازنة البرامج .

اما الفصل الثالث : الدراسة الميدانية وعرض وتحليل البيانات ويقسم الى

المبحث الأول : الدراسة الميدانية وأداة الدراسة . والمبحث الثانى : عرض و تحليل البيانات ونتائج الدراسة الميدانية .

و الخاتمة تشمل على نتائج البحث و توصيات البحث . والمراجع والملاحق

ثانياً : الدراسات السابقة

1. دراسة مهدي عبد الله - 1995 م⁽¹⁾

تناول الباحث في هذه الدراسة مشكلة دور الإدارة المالية في تحقيق أهداف المؤسسات ودور المحاسبة في التخطيط والتنظيم وتقييم ورقابة الأداء ودفع وتحفيز العاملين وكذلك المشكلات التمويلية التي تواجه إدارات مؤسسات التعليم العالي بالسودان وتقويم اللوائح والقوانين التي تحكم الأداء المالي وتقويم النظم المحاسبية وتطوير الأداء المحاسبي فيها .

وتوصل الباحث الى بعض النتائج والتوصيات ، ومن أهم النتائج :

- ان الإدارة المالية بمؤسسات التعليم العالي لها دور بارز في تحقيق أهداف هذه المؤسسات وتعتبر مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه مؤسسات التعليم العالي .
- ان اللوائح المالية بمؤسسات التعليم العالي تحتاج الى تعديل ليواكب التطور والتوسع في هذه المؤسسات .
- ان كثير من مؤسسات التعليم العالي تهمل المتابعة بالتقارير المالية كأحد وسائل تطوير الأداء ، وتقتصر النظم المحاسبية لهذه المؤسسات الى رقابة داخلية فعالة وتهمل المراجعة الداخلية وأساليب المراجعة الإدارية ومراجعة المسؤولية الاجتماعية .
- ان مؤسسات التعليم العالي تعاني من نقص في الكادر البشري الذي ينفذ الأداء المالي والمحاسبي وقصور في تدريب الكادر البشري الموجود وعدم تأهيلهم والاعتماد على العمل اليدوي في الأداء المالي والمحاسبي وعدم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة .

⁽¹⁾ مهدي عبد الله حسن ابراهيم ، تقويم وتطوير الاداء المالي والمحاسبي بمؤسسات التعليم العالي بالسودان ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية - جامعة ام درمان الاسلامية ، 1995م .

ومن توصيات الباحث :

- الاعتراف بالدور الذى تؤديه الأقسام و الإدارات المالية والمحاسبية فى اتخاذ القرارات السليمة والتوجيه نحو الاستثمار وتنمية الموارد الذاتية كاحد حلول قصور الدعم الحكومى
- بالإسراع فى اعداد اللوائح المالية الجديدة وإصدار نظام محاسبى موحد لمؤسسات التعليم العالى وذلك فى ضوء اللائحة المالية الموحدة والقوانين واللوائح المالية الأخرى التى تحكم الاداء المالى والمحاسبى.
- بتدريب العاملين وتحسين أوضاعهم الوظيفية والمادية والاختيار السليم عند تعيينهم .
- متابعة الأداء المالى بالتقارير والالتزام باتباع نظم المراجعة الداخلية وأساليب المراجعة الإدارية وتطوير نظم الرقابة الداخلية وقفل وتصوير الحسابات الختامية للجامعات وتقديمها لديوان المراجع العام .
- إدخال نظم موازنة البرامج والأداء بدلا من موازنة البنود ، واستخدام الحاسب الالى ونظم المعلومات الحديثة .

2. دراسة محجوب بلل - 2001 م⁽²⁾

تكمن مشكلة البحث : فى عدم وجود أنظمة محاسبية مبنية على أسس علمية مواكبة للتطور الذى يحدث لشركات المساهمة العامة من حيث الكم والكيف ، ومن أهم المشاكل التى يواجهها النظام المحاسبى فى شركات المساهمة العامة عدم تحديد اثر الإخفاقات والمعوقات فى هذه الشركات بصفة عامة وشركة السودانية للاتصالات بصفة خاصة . وعدم وجود أنظمة محاسبية مبنية على أسس علمية تساعد فى احتواء عمليات التزوير والاختلاسات وغيرها من اشكال الاعتداء على الأموال .

أهداف الدراسة : تحقيق انضباط مالى لشركات المساهمة العامة . ودراسة المبادئ والإجراءات والاعتبارات الرئيسية التى يجب مراعاتها عند اعداد النظام المحاسبى . واستخراج وعرض بيانات مالية دقيقة وواضحة . وحماية أموال الشركات والرقابة عليها . وضبط حركة الدورة المستندية والتأكد من استيفاء شروط الدفع

⁽²⁾ (1) محجوب بلل حماد الفضل ، النظام المحاسبى فى شركات المساهمة العامة (الواقع والطموحات) بالتركيز على الشركة السودانية للاتصالات ، رسالة ماجستير غير منشورة فى المحاسبة ، - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2001م .

(صحة البيانات وجداول الكميات وشهادات الاستلام) . اعداد وتطوير النظم المالية للشركة وفق مواصفات الجودة .

الفروض : وقد صاغ الباحث فروضه على ان عدم وجود انضباط مالى والذى يعتبر نتاج طبيعى لغياب النظام المحاسبى ببعض شركات المساهمة العامة ، افرز كثيرا من الجوانب السلبية مثل عدم توفير السيولة الكافية لتغطية بعض المصروفات الضرورة كالمرتبات والأجور مثلا .

النتائج : توصل الباحث الى :

- ان الغرض الرئيسى للأنظمة المحاسبية يتمثل فى امداد المستويات الإدارية بالشركة بالبيانات التى تحتاجها بسرعة وبدقة وبأقل تكلفة لاتخاذ القرارات الادارى المناسب فى الوقت المناسب .
 - ان ضعف تأهيل الكوادر المحاسبية بالشركة مع ندرة التدريب الداخلى والخارجى وعدم وجود شروط خدمة مجزية لهم مقارنة مع رصفائهم فى الإدارات الأخرى . وعدم تناسب شروط خدمة المحاسبين بالشركة مع الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم مما ينعكس ذلك سلبا على تجويد الأداء المحاسبى ورفع الكفاءة الإنتاجية .
 - ان تقدم وازدهار الشركة مرده الى تحسين وتجويد الأنظمة المحاسبية ورفع كفاءتها التشغيلية .
 - ان تأثير الحاسبات الالى فى الأنظمة المحاسبية يتمثل فى انها تساعد فى الحصول على التقارير فى اقرب وقت ممكن كما انها تتميز بالدقة المتناهية وتقليل احتمالات حدوث الخطأ .
 - ان قلة فاعلية الرقابة الداخلية وهى رقابة مستندية فى اغلب صورها وليست رقابة على ضوء خطة تنظيمية ادارية دقيقة ذات دعائم ومقومات بالشركة .
- توصيات الباحث : ان تهتم الإدارة المالية بالأنظمة المحاسبية ومعاييرها .
- وضرورة وجود دليل إجراءات للمعاملات المالية وإجراءات حماية الأصول . وتحديد العلاقات التنظيمية للإدارة المالية مع الإدارات الأخرى فى الهيكل التنظيمى . وضرورة اعداد تقارير تاريخية عن الأداء المالى . واهتمام بأنظمة المراجعة الداخلية فى المؤسسات المالية . وضرورة اتباع أساليب الضبط الداخلى .

3. دراسة ابراهيم يوسف - 2002 م⁽³⁾

تكمن مشكلة الدراسة فى ان النظام المحاسبى الحكومى يواجه العديد من الصعوبات وتتمثل فى مدى قدرة النظام على توفير البيانات الكافية عن إيرادات ومصروفات المرافق العامة . ومدى فاعلية وملائمة الإجراءات والضوابط المالية والمحاسبية المستخدمة حالياً . ومدى الاستفادة من المعلومات المالية التى يوفرها النظام المحاسبى لاي وحدة فى عملية اتخاذ القرارات فى تلك الوحدة . ومدى الاستفادة من التقنية الحديثة فى معالجة مدخلات النظام المحاسبى الحكومى . ومدى نجاح الموازنات التقديرية فى ترشيد الصرف وتقليل النفقات .

تنبع أهمية الدراسة انه تستمد من الاعتبارات التالية ان المحاسبة الحكومية هى الأساس التنظيمى الذى يوفر المعلومات الرقابية والتخطيطية لمشروعات التنمية فى الدول النامية . وان القرارات الحكومية تستند الى التقارير المالية المقدمة لها . وضرورة مواكبة التطورات التقنية فى مجال المحاسبة الحكومية من خلال استخدام التكنولوجيا المعاصرة فى مجال الحاسب الالى والاتصالات والمعلوماتية . واعتماد تقويم النظم المحاسبية الفرعية فى الوحدات الحكومية كأساس لتطوير النظام المحاسبى الحكومى . تعمل هذه الدراسة على تقييم مدى فاعلية الأنظمة والإجراءات المالية المعمول بها فى هذه الوحدات .

هدف الدراسة : محاولة وضع الأسس السليمة لتطوير النظام المحاسبى . ومحاولة تحديد المواصفات الصحيحة لتأسيس نظام محاسبى متطور . وتقديم اطار نظرى يوضح كافة الجوانب المتعلقة بالمحاسبة الحكومية . وتقديم أسلوب عملى لتطبيق نظام محاسبى متطور وفاعل .

الفروض : صاغ الباحث فروضه على ان يتكون النظام المحاسبى الحكومى العام من نظم فرعية لكل وحدة من والوحدات الحكومية . وان تعمل الأنظمة المحاسبية الفرعية على مساعدة الوحدات التى ترتبط بها فى تحقيق أهدافها الخاصة فى اطار الأهداف العامة للدولة . وان يشتمل النظام المحاسبى الحكومى لكافة الوحدات الحكومية

(1) ابراهيم يوسف ، تطوير النظام المحاسبى فى مديريات التربية والتعليم التابعة لمحافظة العاصمة فى المملكة الاردنية الهاشمية ، رسالة ماجستير غير منشورة فى المحاسبة ، - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2002م .

على الضوابط المالية اللازمة لجعله نظاما فاعلا ومؤثرا . وان عملية تحديث وتطوير النظام المحاسبي فى مديريات التربية والتعليم الأردنية امر ضرورى وحيوى لتأمين الاحتياجات الرقابية والمعلوماتية لكافة المستويات الإدارية فى المديرية . وان يوفر نظام مراقبة الموازنات التخطيطية احد الضوابط الداخلية الهامة فى مديرية التربية والتعليم فى العاصمة الأردنية وتعمل الموازنات التخطيطية على ترشيد الصرف وحصص الإيرادات فى كافة المواقع ومختلف الأنشطة .

وقد اسفرت هذه الدراسة على وجود بعض نقاط الضعف والقوة فى النظام المحاسبي الحكومى فى مديريات التربية والتعليم الأردنية . ومن أهم نقاط الضعف ان جباية الإيرادات العامة من خلال الموازنة العامة لا يشكل هدفا من الأهداف الرئيسية التى تسعى لتحقيقها هذه الوحدات ، وانما هدفا ثانويا لتسيير أمور العمل فيها والتسهيل على الجمهور . واما فى النفقات العامة توصل الباحث الى ان مديريات التربية والتعليم تشكل مركزا للانفاق من خلال حجم النشاط الذى تؤديه والذى يتمثل فى حاجتها الى رواتب للعاملين ، كتب ، أثاث وأجهزة ادارية وتعليمية لمختلف برامج التعليم .

توصيات الباحث : متابعة عمل المدقق الداخلى فى تدقيق أوامر قبض الإيرادات . وتطبيق لامركزية الصرف فى وزارة التربية والتعليم على مستوى مديريات التربية والتعليم . وتوفير البيانات الدقيقة من خلال التقارير التى تبين كلفة البرامج والأنشطة .

4. دراسة نعمات ابو الهدية - 2004 م ⁽⁴⁾

تناول الباحث فى هذه الدراسة مشكلة تخلف النظام المحاسبي الحكومى ، ومدى تأثيره على كفاءة وفاعليته كنظام للرقابة ونظام للمعلومات ، وقد تسال الباحث هل عناصر النظام المحاسبي الحكومى يحقق رقابة مالية فعالة ؟ وما مدى الالتزام باللوائح والتعليمات والإجراءات المحاسبية المتبعة ؟ وما مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وقدرة المراجعة الداخلية على منع واكتشاف الأخطاء والتزوير والاختلاسات فى الوقت المناسب ؟ وما مدى استخدام الحاسب الالى فى النظام المحاسبي بوزارة

⁽⁴⁾ نعمات ابو الهدية حاج شرفى مزمل ، تقويم و تطوير النظام المحاسبي فى الوحدات الحكومية الخدمية (وزارة التربية والتعليم ولاية الخرطوم) ، رسالة ماجستير غير منشورة فى المحاسبة ، - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2004م .

التربية والتعليم ؟ وما مدى فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على ترشيد الصرف
والانفاق وحصر الإيرادات ؟

أهمية الدراسة : تنبع من ان المحاسبة الحكومية هي الأساس الذى يعتمد عليه
فى وضع وتنفيذ أهداف وسياسات وزارة التربية والتعليم ولاية الخرطوم عن طريق
الموازنة العامة التى تعدها الوزارة سنويا. ومن اهمية هذه الدراسة ايضا ان الموارد
المالية للدولة تتميز بالندرة ، ووجود نظام محاسبي فعال امر ضرورى لترشيد المالية
لوزارة التربية والتعليم مع المحافظة على مستوى الخدمات .

وهدف الدراسة : لتحليل وتقييم النظام المحاسبي فى وزارة التربية والتعليم
ولاية الخرطوم وابراز المشاكل التى تواجهه وإيجاد حلول لها ، واستخدام الأساليب
الحديثة للوصول الى نظام محاسبي متطور وفعال وسهل التطبيق .

الفروض : فقد صاغ الباحث هذه الفروض واختبر مدى صحتها ، وهى يحقق
النظام المحاسبي بوزارة التربية والتعليم ولاية الخرطوم رقابة مالية فعالة . وتحسين
الأداء المالى والمحاسبي يتطلب وجود موارد بشرية مؤهلة ومدربه وبيئة عمل مناسبة
وتطبيق اللوائح والإجراءات المالية يؤدى الى دقة البيانات والمعلومات التى يوفرها
النظام المحاسبي . ووجود نظام محاسبي كفاء وفعال يؤدى الى حسن استغلال الموارد
المتاحة . ومعالجة البيانات بسرعة ودقة يتطلب استخدام الحاسب الالى .

التوصيات : ان السلبيات التى تواجه الوزارة عند تحصيل الإيرادات وصرف
النفقات انها لا تعتبر تحصيل الإيرادات هدفا أساسيا وانما لتوصيل الخدمات التعليمية
للجمهور . يتم الصرف والتحصيل فى المدارس بطريقة عشوائية وبدون تخطيط وتنظيم
حيث لا توجد موازنات فرعية تحدد ايرادات ومصروفات . وصعوبة وصول نظام
المراجعة الداخلية لبعض الثغرات فى النظام المحاسبي الحكومى . كما ان وزارة التربية
والتعليم تعد تقارير دورية توضح الموقف المالى للوزارة ومدى الالتزام باللوائح المالية
والمنشورات ومتابعة تنفيذ الموازنة .

وقد أوصى الباحث بإيجاد نظام موازنة جيد مبنى على أساس علمى سليم .
واتباع الأساليب العلمية الحديثة فى اعداد الموازنات (موازنة البرامج و الأداء) .
استخدام أساس الاستحقاق بدلا عن الأساس النقدى . وتطبيق لامركزية فى صرف

مستحقات العاملين. كما أوصى الباحث بادخال النظام الالى واستخدام الحاسب الالى فى تسجيل وجمع وقيد وترحيل البيانات والعمليات المالية .

5. دراسة صلاح بابكر - 2006 م ⁽⁵⁾

تناول الباحث فى هذه الدراسة مشكلة النظام المحاسبى فى شركة الخطوط الجوية السودانية التى تواجه العديد من المشاكل والمعوقات ، ويظهر القصور فى أداء النظام المحاسبى فى عدم اكتمال النظام المحاسبى بالشركة ، وعدم فاعلية الرقابة على الإيرادات ، ومشكلة تطبيق ومراقبة إجراءات منح التذاكر المخفضة والمجانية ، ومشكلة المحافظة على أصول الشركة .

الفروض : وقد صاغ الباحث فروضه تحقيقاً لأهداف الدراسة بالتحقيق من مدى صحة فرضياته ، حيث كانت الفرضية الأولى عدم اكتمال النظام المحاسبى بشركة الخطوط الجوية السودانية يؤدى الى عدم توفير البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية الضرورية للمستفيدين منها . والفرضية الثانية هى وجود نظام محاسبى فاعل بشركة الخطوط الجوية السودانية يؤدى الى فاعلية الرقابة على الإيرادات . والفرضية الثالثة هى وجود نظام محاسبى فاعل بشركة الخطوط الجوية السودانية يؤدى الى المحافظة على أصول الشركة بصورة فاعلة . والفرضية الرابعة هى النظام المحاسبى بشركة الخطوط الجوية السودانية غير فاعل فى المحافظة على رأس المال العامل المستخدم فى سداد التزاماتها. والفرضية الخامسة هى النظام المحاسبى بشركة الخطوط الجوية السودانية لا يستطيع تحقيق أهداف لضعف الهيكل التنظيمى لقسم الحسابات. النتائج : النظام المحاسبى فى شركة الطيران له دور فى رفع فاعلية الأداء المالى فى هذا المرفق الحيوى والمهم . التوصيات : ترقية أداء النظم المحاسبية فى شركات خطوط الطيران بالأخص شركة الخطوط الجوية السودانية .

^{5) (1} صلاح بابكر عيسى مهاجر ، دور النظام المحاسبى فى رفع فاعلية الاداء المالى بشركات خطوط الطيران (شركة الخطوط الجوية السودانية ، رسالة ماجستير غير منشورة فى المحاسبة ، - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006م .

ويرى الباحث من خلال استعراض عدد من الدراسات السابقة انها لم تتناول
تقويم انظمة الحسابات والادارة المالية بمؤسسات التعليم العالى وبصفة خاص
القطاع العام (الحكومى)